

دراسة واقع إدارة الوثائق الجارية في دائرة الوثائق والمستندات العقارية بوزارة الإسكان

الطالب / حميد بن سالم بن حميد الخصبي
المشرف / د. عزت سعد حسان

الخلاصة :

هدف هذا العمل البحث لمعرفة طرق إنشاء الوثائق الجارية وحفظها وإسترجاعها في دائرة الوثائق والمستندات العقارية بوزارة الإسكان، للوقوف على مدى إلتزام الدائرة بتطبيق الإجراءات والعمليات والمواصفات والأدوات الأرشيفية المعتمدة كالتصنيف والترميز، والترتيب والترفيف، والاستدلال والاسترجاع، الحفظ النشط / الجاري، الفرز والتحويل، نظراً لما تمثله دائرة المستندات العقارية من أهمية في إدارة حقوق الأفراد لمتلكاتهم العقارية على مستوى سلطنة عُمان، والتي ينبغي عليها قرارات هامة من: حصر لهذه العقارات، وإثباتها وتوثيقها، وفض النزاعات بين المواطنين، ونزع الملكيات، وتقديم معلومات للجهات المعنية عن تاريخ العقار ومواصفاته، وغيرها من قرارات لا يمكن اتخاذها دون التطبيق الأمثل والأمن لمنظومة إدارة الوثائق للواثق التي تُسهم في سهولة استرجاع الوثائق الجارية أثناء عملية الاستدلال عليها، وتسمم أيضاً في حمايتها من عوامل التلف والضياع والاستغلال السيئ، بينما عدم التطبيق يؤدي إلى تأخر في سرعة اتخاذ القرارات، واتخاذ قرارات غير صائبة، وضياع حقوق الأفراد والجماعات والمؤسسات.

كما تعرض البحث لمدى تطبيق دائرة المستندات العقارية للطرق الإلكترونية التي إنبعتها في مجال إدارة وثائقها، وتقدير مدى الاستفادة من التقنيات الحديثة في مجال إدارة الوثائق.

لقد اعتمد البحث في مساره على المنهج الوصفي بدءاً من تحديد إشكالية البحث وتساؤلاتها وفرضياتها ومعالجة الموضوع، من خلال تقييم الوضع الحالي لعينة البحث ورصد سماتها، مستعيناً بذلك (البحث) بأدوات المنهج من زيارات ميدانية ومعاينة، ومقابلات مع المسؤولين، واستبيان، وهي أدوات ساعدت في تحصيل معلومات عن موضوع وعينة البحث، وساهمت في الوقف على أوجه

القصور والقوة التي توضح نتائج تطبيق نظام إدارة الوثائق والمحفوظات من عدمه، ومن ثم خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج وقدمة بعض التوصيات التي من شأنها أن تُسهم في مدى فاعلية إدارة تلك الوثائق بالشكل الأمثل، واشتملت الدراسة على مجموعة من الصور والأشكال الإيضاحية، وذيلت في نهايتها بمجموعة من المصادر والمراجع التي خدمت الموضوع.

الكلمات المفتاحية : إدارة الوثائق، الوثائق الجارية، المستندات العقارية.

تمهيد : هيئة تُعنى بإدارة الوثائق تحت مسمى هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية في عام 2007م التي وضعَت الأسس المُثلَّى في كيفية إدارة الدورة الناجعة تلعب دوراً هاماً في تسهيل العمل العمري للوثائق مُنذ إنشائها إلى تقرير مصيرها الإداري والمالي من متابعة إنجاز الأعمال النهائي إما الإتلاف أو الحفظ الدائم.

ما لا شك فيه بأن إدارة الوثائق بالطرق والرقابة عليها من أي تجاوزات قد تطرأ أو تهاون في أداء العمل والنتائج اليومي كان ذلك بعد المهام والإختصاصات التي أُوكِلت إلى في الجهات الحكومية التي تنشأ بمرسوم أو هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية بمتابعة سير الجهات الخاصة التي ينشأها الأفراد والجماعات العملية الوثائقية في المؤسسات الحكومية والتي حفاظاً وصوناً لحقوق الدولة والأفراد كونها تمثل مصدراً للبحث العلمي والتاريخي وهوية إعتمدَت وزارة الإسكان بالتعاون مع الهيئة نظاماً للوطن.

لإدارة وثائقها الخصوصية في عام 2016م والذي من شأنه سهل للمعنيين سهولة الوصول واسترجاع ونظرًا لكم الهائل من الوثائق التي تمتلكها المؤسسات الحكومية بكافة قطاعاتها وما تواجهه من تكدس تلك الوثائق في مكاتب العمل مما ينتج عنه تأخير في إتخاذ القرارات وقرارات بعد الزيارات الميدانية التي قام بها الباحث غير مدروسة وبالتالي ضياعاً لحقوق، الأمر الذي أولى حكومة سلطنة عُمان الاهتمام بإنشاء

الوثائق الجارية والحفاظ على الوثائق وتأمين سلامتها من التلف والضياع.

بعد الزيارات الميدانية التي قام بها الباحث إلى دائرة الوثائق والمستندات العقارية بوزارة الذي أولى حكومة سلطنة عُمان الاهتمام بإنشاء

النهضة بده العمل على إنشاء دائرة للأراضي الإسكان وتعقب نظام إدارة وثائقها ومدى تطبيق تابعة لوزارة العدل مهمتها النظر فيما يتعلق بقطاع الدائرة له من حفظ وتخزين واسترجاع الوثائق الأرضي بكافة إستعمالاتها¹، بعد التوسع العمران الجارية والوصول للنتائج والشرع في السريع التي شهدته السلطنة منذ بدايات فجر التوصيات التي من شأنها تدعم وتحسن من عملية حفظ واسترجاع الوثائق.

الفصل الأول : التعريف بالجهة المعنية :

المبحث الأول : وزارة الإسكان "النشأة والتطور":-

فيما يلي فجر النهضة الظاهر عام 1970م فقد أولت سلطنة عمان إهتماماً بقطاع الأرضي نظراً للدور الذي يمثله هذا القطاع الحيوي من أهمية في توزيع الأرضي للمواطنين فكانت العقارات والأراضي تملك وفق صكوك شرعية تصدر من المحاكم الشرعية أو بيع عُرفي يتم بين الأشخاص ومصادقاً من قبل الولاية، ومع إطلالة فجر

النهضة والنظرة الحكيمية لقيادة السامية لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم "أبقاه الله" فقد أصدر توجيهاته بإصدار مرسوم سلطاني رقم 26/75² بإنشاء وزارة شؤون الأرضي ومن بعض إختصاصاتها تخطيط الأرضي، إعداد الخرائط، تخطيط وتنسيق المشاريع الحكومية، توزيع الأرضي على مستحقها، إنشاء سجل يدون فيه جميع أنواع ملكيات الأرضي، وبعد تعديل المرسوم السلطاني 93/2007³ بتعديل مسميات بعض الوزارات، كما شمل المرسومين السلطانيين 43/2008⁴ و 64/2014⁵ تحديد إختصاصات وزارة الإسكان ومنها : وضع قواعد لتسخير الأرضي الحكومية، دراسة ما يقدمه أصحاب

¹ نبذة عن وزارة الإسكان، <https://eservices.housing.gov.om/arb/Pages/Default.aspx>، الجمعة/13.7.2017.

² مرسوم سلطاني رقم 26/75، الجريدة الرسمية رقم : 83 ، 1975م

³ مرسوم سلطاني رقم 93/2007، الجريدة الرسمية رقم : 847 ، 2007م

⁴ مرسوم سلطاني رقم 3/2008، الجريدة الرسمية رقم : 855 ، 2008م

⁵ مرسوم سلطاني رقم 64/2014، الجريدة الرسمية رقم : 1080 ، 2014م

قسمين : قسم الوثائق العقارية الإلكترونية من الأراضي والتي يمتلكون صكوكاً شرعية في ضمن اختصاصاته مسح كافة ملكيات الأراضي إثبات أحقيتهم لملكهم لتلك الأراضي وتسجيلها الممنوحة لملوكها ضوئياً، الاحفاظ بنسخ إلكترونية ومنهم الملكية الموثقة والمعتمدة، إجراء من المستندات العقارية وتصنيفها بالتعاون مع التعديل على الهيكل التنظيمي وإضافة بعض من المديريات العامة بمحافظات السلطنة، أما قسم المديريات والدوائر والأقسام.

الوثائق العقارية اليدوية فمن ضمن اختصاصاته هو حفظ الملفات العقارية والممنوحة للدولة أو الأشخاص والتي تثبت بالمستندات أحقيه التملك، والنشأة:- تسجيل كافة الملفات والتأكد من مطابقة البيانات بالملف والبيانات المدونة بالأوراق المرفقة لقطعة من اسم مالكها وموقع الأرض ونوعية الاستعمال، إنشاء بطاقة تعريفية يدون فيها بيانات العقار.

المبحث الثاني : التبعية الإدارية

نظراً للأهمية القصوى للوثيقة والمستند العقاري إذ يمثلان أداة أساسية للقيام بأى عمل يتعلق بالأراضي وضمان حقوق الأفراد والجماعات والمؤسسات من ملكيتهم الخاصة

والتصرفات التي تنشأ من بيع وشراء ورهن ومبادلة، فكانت آنذاك أمانة السجل العقاري هي الجهة المعنية بكافة التصرفات القانونية بالأراضي، وبعد صدور المرسوم السلطاني 95/2014 والقرار الوزاري 64/2014⁶ الذي

أنشأ دائرة الوثائق والمستندات العقارية.

المبحث الثالث : أقسام دائرة الوثائق

والمستندات العقارية ومهامها:-

انقسمت الدائرة (محل الدراسة) إلى

الفصل الثاني : واقع إدارة الوثائق الجارية
بدائرة الوثائق والمستندات العقارية:

المبحث الأول : نبذة عن إدارة الوثائق
بإدارتها بالأراضي، وبعد صدور المرسوم السلطاني 95/2014 والقرار الوزاري 64/2014⁶ الذي في طبيعة الحال أن لكل علم مبررات لنشأتها، ونتيجة لما خلفته الحرب العالمية الثانية في الفترة من 1939-1945م من دمار وتكدس هائل من الوثائق في المكاتب فقد كان توجه الحكومة الفدرالية الأمريكية التقليص من الوثائق القديمة

جميع أنواع الملفات والوثائق التي يتم التعامل معها و اختيار الوثائق التي تكتسي قيمة تمكّن الباحثين في المؤسسة سواء كانت المنشئة لها أم تحصلت من الرجوع لها⁷.

عليها وذلك من خلال ممارسة مهامها حسب إن الهدف الأساسي لإدارة الوثائق الجارية هو استبعاد الوثائق التي لا تكتسي قيمة علمية

أو تاريخية، لكي يسهل على العاملين في مجال

2- نظام التصنيف¹⁰ : عملية ذهنية يتم فيها الأرشيف ترتيب الوثائق حسب أهميتها فمنها ما تجمع الموضوعات الأساسية والتي تمثل الوظائف هو ذات قيمة عالية يحفظ حفظاً دائماً ومنها ما هو ذات قيمة منخفضة يُخصص له مكان

يتناسب ما قيمته ومدة بقائه لكي يضمن للأفراد

3- جداول مدد الاستبقاء : هي أداة أرشيفية والمؤسسات حماية حقوقهم⁸.

تجمع مدد استبقاء الملفات والوثائق منذ إنشائها في المرحلة الجارية ومدة الحفظ الوسيط والمصير ومن مهام إدارة الوثائق الجارية هي تزويد النهائي إما الإتلاف أو الترحيل إلى الأرشيف المستفيد من الأفراد أو المسؤولين بالبيانات الدقيقة من خلال استرجاع البيانات بما تتضمنه تلك الوثائق من بيانات هي حلاً لإحدى

المبحث الثاني : الدورة المستدية لإجراءات المشكلات وبالتالي يتم إتخاذ القرار الصائب إتجاهها.

كما هو معروف بأن المديريات أو الدوائر ومن أدوات التصرف في الوثائق الجارية :

1- القائمة الأسمية⁹ : وهي التي تضم والأقسام تحفظ بملفات فكذلك الحال في الدائرة

الجارية والوسطية.- ط.1.- سلطنة عمان : هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية، ص23، ص24، ص25.

¹⁰ الفخفاخ، المصنف. مرجع سابق.- ص23.

¹¹ الفخفاخ، المصنف. مرجع سابق.- ص32.

⁸ جاد الله ، محمد حسن.- مرجع سابق، ص35، ص36.

⁹ الفخفاخ، المصنف (2010م). دليل إجراءات إدارة الوثائق

تنوع الوثائق في كل جهة كانت عامة أو المستهدفة تحفظ بملفات ورقية تتضمن على خاصة وذلك حسب ما تمارسه من نشاط يضمن وثائق خاصة إما للأفراد أو الجماعات أو إستماريتها، فقد ضمت الدائرة المستهدفة على المؤسسات تنشأ إثر تقديم المعنيين بطلب وثائق خصوصية أي تختص بها وزارة الإسكان الحصول على أرض بمختلف إستعمالاتها ويتم عن دونها من المؤسسات الحكومية، ومن تلك السير في الإجراء بعد إرفاق كامل المستندات المطلوبة للمعاملة ومن ثم يحال إلى قسم الملفات:

1- ملف وثائق الأراضي السكنية، ويشتمل الطلبات بالمديرية العامة للإسكان بمحافظة على : استماراة طلب أرض، نسخة من البطاقة مسقط ومن ثم تتم إحالو الطلب إلى دائرة الشخصية، نسخة من رسالة إثبات جهة العمل، سند الأرضي ويحفظ إلكترونياً ويُستخرج الملف الملكية، الرسم المساحي، عقود (البيع، الرهن، بخلفياته أثناء تحديد تاريخ سحب القرعة وإعلام صاحب العلاقة بالموعد ويدرج اسم صاحب الهبة)، وما يستجد من معاملة.

2- ملف وثائق الأرضي التجارية / إلكترونياً عند إكمال كافة الإجراءات وإعتماد الصناعية، ويشتمل على : استماراة طلب أرض، إصدار الملكية والرسم المساحي يتم إحالة الملف نسخة من البطاقات الشخصية للتركة أو للفرد، إلى دائرة الوثائق والمستندات العقارية وإنقاء مستندات ثبت نشاط التركة صادرة من وزارة الوثائق اللازمة وغير متكررة لتنتم عليها عملية التجارة والصناعة، سند الملكية، الرسم المساحي، المسح الضوئي¹².

نسخ من أوراق الترخيص البلدي ساري المفعول، نسخة من بطاقة الإنساب لغرفة تجارة وصناعة عمان سارية المفعول.

المبحث الثالث : أنواع الوثائق الجارية في الدائرة¹³:

¹² مقابلة مع مدير دائرة الوثائق والمستندات العقارية.- وزارة الإسكان مقابلة مع رئيس قسم الوثائق العقارية اليدوية.- وزارة الإسكان ، محافظة مسقط، الاثنين/ 16 إبريل 2019م.

لأقسام الوثائق، فقد ضم قسم الوثائق العقارية 3- ملف وثائق الأراضي الحكومية، اليدوية على موظفان بمسمى كاتب تسجيل عقاري ويشتمل على : رسالة طلب أرض حكومية ومدخل بيانات ويشرف عليهم رئيس القسم، كما موجهة إلى وزير الإسكان أو وكيله، رسالة ضم قسم الوثائق العقارية الإلكترونية على ثلاثة طلب للبحث عن قطعة أرض، رسالة طلب موظفين بمسمى كاتب تسجيل عقاري وعدد أصل سند الملكية، سند الملكية، الرسم موظفان مدخلين بيانات وعلاوة على ذلك يُشرف المساحي، ما يستجد من وثائق بشأن تجديد عليهم رئيس القسم، تتلخص مهام عملهم في إنتقاء أرض أو إقامة مبني إضافي. وتتيم وترميز وحفظ الملفات الإسكانية بحسب المناطق.

4- ملف وثائق الأراضي الزراعية،

ويشتمل على : المخاطبات التي تتضمن تخطيط

المساحات الزراعية، الصكوك الشرعية، نسخة

خاتمة الدراسة:

من سند الملكية والرسم المساحي، عقود (البيع،

في الختام وبعد دراستنا لواقع إدارة الوثائق الرهن، الهدية)، المستندات الشخصية لصاحب

الجارية في دائرة الوثائق والمستندات العقارية العقار.

وبعدما تبين لنا العديد من الإشكاليات التي تواجه

المبحث الرابع : العنصر البشري

الدائرة كون ما تحتفظ به من ملفات تعني الكثير

لمقدرات الوطن والمواطن، وأن العمل العقاري في

المتعامل مع الوثائق الجارية¹⁴:-

كافحة دوائر الوزارة نهاية المطاف وثائقه تعود

وفقاً لمهام وختصارات الدائرة

للدائرة المستهدفة، كما خرج الباحب بعدد من

المستهدفة وحسب بطاقات الوصف الوظيفي

النتائج والتوصيات.

المعتمدة في وزارة الإسكان واشتراطات شغل

النتائج :-

الوظائف الموحدة في جميع الجهات الحكومية

¹⁴ مقابلة مع مدير دائرة الوثائق والمستندات العقارية.- وزارة

الإسكان ، محافظة مسقط، الخميس / 16 مايو 2019 م.

1- نظراً لما تحويه الملفات من معطيات

التوصيات :-

ذات طابع سري، فإن الملفات مُستثناء من التحويل لمخازن الحفظ الوسيطة، وذلك يتنافى مع ما أقرته اللائحة التنفيذية من قانون الوثائق والمحفوظات في الفصل الثالث من المادة الثالثة عشر عن إجراءات تحويل الوثائق الجارية إلى أماكن حفظ الوثائق الوسيطة.

بعد نظرتنا لواقع الدائرة ودراستنا التي أمضينا فيها أربعة أعوام أدركنا أهمية المحافظة على الوثائق كونها تمثل رمزاً وهويةً للوطن، لذا فإننا نوصي المعنيين ببعض الوصايا على أمل أن تأخذ بعين الاعتبار، وهي وفق الآتي:-

2- أبواب المخازن خشبية لا توفر الحماية

الكافية بالرغم من وجود جهاز يمنع الدخول آل المصرح لهم.

1- إحتواء أرضية وجدران وأبواب المخازن على مواد مقاومة للحرائق تضمن سرعة انتقال الحرائق إلى حين وصول المختصين في إخماد الحرائق.

3- مخازن الحفظ في قبو المبني.

4- نوافذ المخازن تسمح بمرور الأشعة.

2- يجب أن يكون هناك باباً آخرأً كمنفذ للحرائق غير الباب الرئيسي.

5- موقع مبني الوزارة بالقرب من مجرى

وادي فهو مهدد في حال حدوث فيضانات.

3- يجب أن تحتوي المخازن على نوافذ عازلة لأشعة الشمس.

6- هناك تضارب بين الممارسة والتطبيق

وأن ما تم إعداده من جداول بعد تشكيل اللجان

هو تحصيل حاصل ولأن واقع العمل يفرض

عدم الإستغناء عن هذه الملفات أو إنتقالها لمرحلة

4- يجب تثبيت نظام مراقبة تلفزيونية وحراسة لمخازن الحفظ.

- 5- تجنبًاً لحدوث فيضانات يجب إنشاء مخازن حفظ في أماكن مرتفعة.
- 6- وضع طاقم أرشيفي مؤهل لإدارة كافة العمليات التي تتم في مخازن الحفظ.
- قائمة المصادر والمراجع :-**
- 1- موقع وزارة الإسكان. - نبذة عن الوزارة على الرابط:
<https://eservices.housing.gov.om/arb/Pages/default.aspx>
- 2- مرسوم سلطاني رقم 75/75، الجريدة الرسمية رقم : 83 ، 1975 م.
- 3- مرسوم سلطاني رقم 93/2007، الجريدة الرسمية رقم : 847 ، 2007 م.
- 4- مرسوم سلطاني رقم 3/2008، الجريدة الرسمية رقم : 855 ، 2008 م.
- 5- مرسوم سلطاني رقم 64/2014، الجريدة الرسمية رقم : 1080 ، 2014 م.
- 6- قرار وزاري رقم 95/2014، مسقط : وزارة الإسكان ، 2014 م.
- 7- الفخاخ، المصنف (2010م).- دليل

- إجراءات إدارة الوثائق الجارية والوسطية.- سلطنة عُمان: هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية.
- 8- جاد الله ، محمد حسن (2011م).- إدارة الوثائق الجارية في الهيئات والمؤسسات والمنظمات.- ط2.- مصر: دار الثقافة العلمية.
- 9- الفخاخ، المصنف (2010م).- دليل إجراءات إدارة الوثائق الجارية والوسطية.- سلطنة عُمان: هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية.
- 10- مقابلة مع رئيس قسم الوثائق العقارية اليدوية.- وزارة الإسكان ، محافظة مسقط، الثلاثاء / 16 إبريل 2019 م.
- 11- مقابلة مع مدير دائرة الوثائق والمستندات العقارية.- وزارة الإسكان ، محافظة مسقط، الاثنين / 22 إبريل 2019 م.
- 12- مقابلة مع مدير دائرة الوثائق والمستندات العقارية.- وزارة الإسكان ، محافظة مسقط، الخميس / 16 مايو 2019 م.